أثر القراءات القرآنيّة في تعزيز القاعدة النّحويّة

د.دفع الله حمد الله حسين محمد
أستاذ النّحو والصّـرف واللّغـة المشارك بالجامعة
د. أبوبكر أحمد عيسى محمد
أستاذ النّحو والصـرف واللّغـة المشارك بالجامعة

المبحث الأوّل
الإطار المنهجي للبحث

مقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على النّبّي محمّد بن عبد الله الصّادق الأمين، وعلى آله وصحبه الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فإنّ فكرة دراسة القراءات القرآنّية من خلال النّحو العربيّ تلحُّ على الباحثيْن وتستحوذ على تفكيرهما، حتى صارت هاجساً يطالب بالتّجسيد في بحثٍ،من خلال الموروث النّحويّ في أعصره المختلفة.

أهميّة البحث ومبرّرات اختياره:

تعدُّ القراءات القرآنّية والنّحو العربيّ شطراً كبيراً من الموروث العربيّ الإسلامي، ولا يمرُّ عصر من العصور إلاّ وتظهر فيه كتابات مبدعة وكُتّابٌ مبدعون، ويعتبر ابن هشام الأنصاريّ أحد هؤلاء الكتاب المبدعين، الذين أخذوا بالقراءات القرآنية،وأشادوا عليها صرح مؤّلفاتهم النّحويّة ، لذا وقع الاختيار على كتاب" أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك " مجالاً للتّطبيق النّحويّ على القراءات القرآنّية التي استشهد بها الكاتب،فجاء عنوان البحث:" أثر القراءات القرآنّية في تعزيز القاعدة النّحويّة " وتتبلور أهميّة البحث ودواعيه في التالي :

1. القراءات والنّحو يحويان حقائق تكامليّة.إذ لابدّ للمشتغل بالقراءات أن يأخذ بالنحو لفهم المقاصد.ولا بدّ للنّحويّ أن يؤكد قواعده بالقراءات القرآنيّة ليأمن الزّلل والشّطط.
2. البحث يمكّن الباحثيْن من رصد مفارقة أسلوب القرآن الكريم لأساليب البشر في الشّعر والنّثر.
3. البحث يُوظّف الأفكار والمفاهيم ويجلى الخصائص المستكنّة في القراءات القرآنيّة لمصلحة النّحو العربيّ.
4. البحث دعوة إلى إسقاط الأمثلة والمفاهيم في الدرّس النّحويّ والرّكون إلى أمثلة مَعِينُ الأخذ منها هو القراءاتُ القرآنيّة.

مشكلة البحث :

تتبلور مشكلة البحث في سؤال محوريّ رئيس هو: هل للقراءات النّحويّة أثر في تعزيز القاعدة النّحويّة في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاريّ ؟ وتنبثق من هذا السؤال عدّة أسئلة هي :

1. ما أثر القراءات القرآنيّة في باب نواسخ الابتداء ؟
2. ما أثر القراءات القرآنيّة في باب الإضافة وقضاياها ؟
3. ما أثر القراءات القرآنيّة في باب إعراب الفعل المضارع ؟

أهداف البحث:

1. حصر القراءات القرآنيّة التي تضافرت حولها جهود ابن هشام الأنصاريّ لتعزيز القواعد النّحويّة التّي تحدّث عنها.
2. عرض وجهات النّظر التّي قدمها القُرّاء في توجيهم للقواعد النّحويّة.
3. الإسهام في عقد الصّلة بين الموروث الإسلامي المتمثّل في القراءات القرآنيّة والدّراسات الحديثة في حقل الدّرس النّحويّ.

منهج البحث وحدوده:

اقتضت طبيعة البحث أن يدرس تحت المنهج الوصفيّ ، ونظراً لكثرة الشّواهد القرآنيّة في كتاب أوضح المسالك ثم الاكتفاء بمواضع القراءات في الأبواب التّالية:نواسخ الابتداء ، والإضافة، وإعراب الفعل المضارع كعينات ممثّلة للكتاب في القضايا التّي أثيرت حول العُمد النّحويّة ، وترك ماعدا ذلك لدراسة مستقلّة،إن شاء الله.

مصادر البحث واستمداده:

المصادر التي استقى منها الباحثان المادّة العلميّة كثيرة يأتي على رأسها أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لمؤلّفه عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاريّ،المولود في سنة 707 هـ والمتوفّى في سنة 761 هـ، وهو مصريّ المولد والنّشأة،عالم يفخر به العصر المملوكيّ، ويكفي ابن هشام فخراً أن قال فيه ابن خلدون :" ما زلنا نحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربّية يقال له " ابن هشام " أنحى من سيبويه" أما المصادر الأخرى ، فنذكر منها ما يلي:

أ. من كتب القرآن وعلومه: البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ،والمحرّر الوجيز لابن عطيّة الأندلسيّ،ومعاني القرآن للأخفش الأوسط،وإعراب القرآن لأبي جعفر النّحاسّ.

ب. ومن كتب القراءات: الموضّح في وجوه القراءات لابن أبي مريم، والموضّح في وجوه القراءات وعللها لأبي عبد الله الشّيرازيّ الفارسيّ النّحويّ،والإقناع في القراءات السّبع لأبي جعفر ابن الباذش، وحجّة القراءات لأبي زرعة.

ج. ومن كتب النحو: شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك، وشرح ألفية ابن مالك لأبي فارس الدّحداح، وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ، والمنهاج في علم النحو والصّرف لليعقوبيّ، وشرح التّصريح على التوضيح للشّيخ خالد الأزهريّ.

هيكل البحث :

استدعت المادّة العلميّة المتجمّعة لدى البا حثيْن من أجل بناء البحث، أن يقيما قواعده على أربعة مباحث وخاتمة،على النّحو التّالي :

- المبحث الأوّل: الإطار المنهجيّ للبحث
- المبحث الثّاني: القراءات في باب نواسخ الابتداء
- المبحث الثّالث: القراءات في باب الإضافة
- المبحث الرّابع: القراءات في باب الفعل المضارع
- الخاتمة :

ـ نتائج البحث

ـتوصيات البحث

المبحث الثّاني
القراءات في باب نواسخ الابتداء

تعدّدت القراءات القرآنية في باب نواسخ الابتداء، من خلال كتاب أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، ويكتفي الباحثان باختيارات من هذا الباب، وهي على النّحو التّالي :

- رتبة خبر (كان) وأخواتها
- ما يعمل عمل (ليس)
- العطف على اسم (إنّ)
- اسم (لا) النّافية للجنس

-رتبة خبر: (كان) وأخواتها

الأصل في رتبة خبر (كان) أن يأتي تالياً للاسم ، نحو قوله تعالى: چ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[1] وقد يتوسّط الخبر بين كان واسمها،وهو جائز عند النّحاة، مع كلّ النواسخ خلافاً لابن درستويه [2] في (ليس)، وابن معطٍ في (دام) ومثاله : قوله تعالي: چ ه ھ ھ ے ے چ[3]

وللقراءات القرآنيّة أثر في توجيه هذا التّقديم، حيث قرأ حمزة وحفص قوله تعالى: چ ب ب ب پ پ چ[4]. فمن قرأ بنصب (البّر) جعله خبر (ليس)، و(أن تولّوا) في موضع الاسم. والوجه أن يلي المرفوع ؛ لأنّه بمنزلة المتعدّي، وهذه القراءة من

(1) سورة الأنفال الآية:33.
(2) هو الإمام العلامّة شيخ النّحو أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسيّ،تلميذ المبّرد ولد سنة 258ه ، أنظر ترجمة ، سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ ، 15 / 531
(3) سورة الروم الآية:47.
(4) سورة البقرة ، الآية (177)

وجهٍ أولَى،وهو أن جعل فيها اسم (ليس):(أن تولّوا)، وجعل الخبر:(البرّ)، وأنّ صلتها أقوى في التّصرّف، من المعرّف بالألف واللاّم، وقراءة الجمهور أولَى من وجهٍ، وهو أنّ توسّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل(1) .

وجاء في كتاب (العلامة الإعرابية بين ورش وحفص) أنّ:" رواية حفص عن عاصم: ليس البرّ. ليس فعل ماضٍ ناقص البرّ خبر ليس مقدّم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وأن تولّوا:أن حرف مصدريّ ونصب، تولّوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف نون الإعراب من آخره . وواو الجماعة: فاعل، والمصدر المؤوّل من أنْ الفعل(التولية أو توليّتم) في محلّ رفع اسم ليس مؤخّر(2).

وهذا هو الوجه في قراءة حمزة وحفص، وعليها العمل، وبها جاء الرّسم العثمانيّ،على المصحف الذي يقرأ برواية حفص عن عاصم، وقرأ الباقون:"ليس البُر" بالرّفع: ووجهه أنّ (ليس) مشبّهة بالفعل ، واسمها مشبّه بالفاعل ، وإذا كان الفاعل بعد الفعل كان أولى من أن يكون بعده المفعول(3).

ولعلّ هذه الوجوه القرائّية قد استفاد منها النّحاة، في تعزيز قواعدهم، وتقليب وجوهها، فممّا أثاروه في هذا الجانب جوازهم بأن يتقدّم معمول الخبر على الفعل النّاقص، نحو قوله تعالي: چ ... ئۆ ئۆ ئۇ چ (4)؛على اعتبار أنّ:أنفسهم مفعول به مقدّم للفعل (يظلمون)، الذي هو خبر (كانوا).

واختلفوا حول تقديم الخبر على (ليس) و(ما دام)، إذ ذهب الكوفيّون إلى المنع، وذهب الفارسيّ إلي الجواز، ولم يرد من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها ويمتنع تقديم الخبر على (ما) النّافية،لأنّ لها الصّدارة في الكلام، ويمتنع تقديمه كذلك على (ما) المصدريّة،لأنَّ معمول صلتها لا يتقدّم عليها، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله (5).

وَفِي جَمِيعِهَا تَوسُّــط الخَبَرْ * أَجِرْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ :دَام ،خَظَرْ
كَذَاكَ سبْقُ خبرٍ:ما،النّافِيةْ * فَجِئْ بِهَا مَتْلُوّةً ، لا تالـــيهْ

(1) سورة البقرة ، الآية (177)
(2) العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، د. شوكت على عبد الرحمن درويش،عمان الأردن،دار يافا، 2006م ، ص214
(3) انظر الموضح في وجه القراءات ، لأبن أبي مريم ، تحقيق ، د. عمر حمدان الكبيسي ، 312/1
(4) سورة الأعراف الآية:177.
(5) شرح بن عقيل

- **ما يعمل عمل (ليس):**

الحروف التّي تعمل عمل (ليس) ثلاثة: لا، ولات، وإنْ،وفي الحقيقة هي تعمل عمل (ليس) وأخواتها الأُخر، المنضويات تحت القسم الأوّل من نواسخ الابتداء، والذّي اصطلح على تسميته (كان وأخواتها) غير أنّ ربط هذه الثّلاثة: لا، ولات، وأنْ بليس، إنمّا جاء من قبيل الدّلالة فقط،وهي النّفي للجملة الخبريّة المنسوخة.

وما يهّمنا من هذه الأحرف (لات)،ومن خصائصها أنّها تعمل عمل (ليس) بشرطين اثنين:

- الأوّل: أن يكون الاسم أو الخبر محذوفاً،والغالب هو الاسم.
- الثّاني: أن يكون الاسم من أسماء الزّمان المرادفة للحين، كالسّاعة والأوان .

هذا، وقد جعل لها ابن مالك في (ألفيته) نظماً يشير إلى عملها وحقيقتها،هي وأخواتها:(لا) و (إنْ) إذ يقول([1]) :

فِي النَّكِـرَاتِ أُعْمِلَتْ كـــ: لَيْـسَ لا * وَقَـــدْ تَلِي :لاَتَ وإنْ، ذَا العَمَـــلَا
وَمـــــَا بـــ :لاتَ فِي سِـــوَى حينِ عَمَلْ * وَحَذْفُ ذِي الرّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلْ

وذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) أنّ (لات) تعمل علم (ليس)،قال:" وأما (لات)؛ فإنّ أصلها (لا) ثمّ زيدت التّاء وعملها واجب، وله شرطان " كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع نحو:" ولات حين مناص " أي: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين[(2)].

والوجه، أنّ بعضهم قد شبّهوا (لات) بـ (ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضهم:" لات حينُ مناص" فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنّه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر[(3)].

وأشار ابن عطيّة في (المحرّر الوجيز) إلى أن (لات): أصلها، واسمها،حيث قال:" ولات بمعني (ليس) واسمها مقدّر عند سيبويه تقديره : ولا ت الحين حين مناص وهي (لا) لحقتها تاء ، كما تقول: رُبَّت وثمَّت "[(4)].

وقوله (فنادوا):لا مفعول له، لأن الأصل فعلوا النّداء من غير قصد منادى، وقال الكلبيّ: كانوا إذا قالوا فاضطربوا نادى بعضهم لبعض (مناص) أي: عليكم

(1) ألفية ابن مالك: 28 ،وانظر: شرح ابن عقيل: 311/1.
(2) أوضح المسالك ، ابن هشام ، 253/1
(3) المصدر نفسه،253/1.
(4) انظر: شرح ابن عقيل:312/1.

بالفرار،فلمّا أتاهم العذاب .. قالوا : مناص : فقال الله لهم : چ ڈ ٹ ٹ چ[1].

ونلخص ممّا تقدّم أنّ الوجه الذي عليه القراءة هو قوله تعالي: چ ڈ ٹ ٹ چ[2]. بالنّصب، والتّقدير (ولات الحين حين مناصٍ) فالحين اسمه،وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذاً (ولات حين مناصٍ) برفع (حين) على أنّه اسم (لات)، والخبر محذوف، ويذهب ابن عقيل في (شرحه) إلى أنّ التّقدير في هذه القراءة (ولات حينُ مناصٍ لهم) أي : ولات حينُ مناص كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله: (وحذف ذي الرّفع – إلى آخر البيت)[3].

أمّا الشّرط الثّاني من خصائص عمل (لات)، أنّها لا تعمل إلاّ في الحين، والنّاس على اختلاف في عملها،قال قوم: المراد أنّها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين،ولا تعمل فيما رادفه كالسّاعة ونحوها،وقال قوم: المراد أنّها لا تعمل إلاّ في أسماء الزّمان ، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزّمان [4] والتأكيد عملها في ما رادف الحين ،وأجرى النّحاة قول الشّاعر[5]

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ * وَالَبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَخِيمُ

وهذا وجهٌ قام على القراءة الشّاذّة التّي أشرنا إليها، ومذهب الأخفش أنّها لا تعمل شيئاً، وأنّه إنْ وجد الاسم بعدها منصوباً،فناصبه فعلٌ مضمر،والتّقدير"لات أرى حين مناص"،وإنْ وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف والتّقدير" لات حين مناص كائنٌ لهم"[6]والله أعلم

- **العطف على اسم (أنّ):**

كقوله تعالى : چ چ چ چ چ چ چ[7]

يقع العطف على اسم (إنه) بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل، (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ) نحو قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ[8]، وهو ما جاء به

(1) سورة ص: الآية(3).
(2) شرح ابن عقيل:319/1
(3) المصدر نفسه،319/1
(4)المصدر نفسه،320/1
(5)المصدر نفسه،321/1
(6)المصدر نفسه،321/1
(7) سورة التّوبة الآية(3).
(8) سورة التوبة الآية:3.

نظم ابن مالك قوله[1]

وَجَائِزٌ رفْعك مَعْطُوفَاً عَلَى * مَنْصُوبِ : إنَّ بَعْد أَنْ تَسْتَكْمِلا

وأُلحِقَتْ بـــــ : إنّ لكنّ وأن * مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَـــلَّ وَكَـــأَنْ

ولم يشترط الكسائيّ والفرّاء الشّرط الأوّل تمسُّكاً بنحو ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ[2]

وبقراءة بعضهم ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[3].

قوله (والصابئون والنصارى) ، قراءته عند الجمهور بالواو ، وفي رفعه وجوه منها : أنّ (إنّ) حرف بمعني نعم ، فهو جواب وما بعدها مرفوع المحلّ على الابتداء ،وما بعده معطوف عليه بالرّفع ، وخبر الجميع : (من آمن) [4].

ويذكر المرادي[5]. في (توضيح المقاصد) أنّ التّقدير: إنّ الذين آمنوا والذّين هادوا والنّصارى كذلك ، و (من آمن) : مبتدأ،خبره : فلا خوفٌ ، والجملة خبر (إنّ) [6].

والعطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر أجازه الكوفيّون محتجيّن بالنّقل مثل قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼبعطف (الصابئين) على موضع اسم إنّ بحسب الأصل قبل تمام الخبر؛وهو(من آمن بالله)، وورد في كلام العرب:إنّك وزيد ذاهبان([7]).

والأوفق عند الباحثيْن إنّك ذاهب وزيد، أي:وزيد ذاهب كذلك، ليأخذ الضّمير، في موضع (الاسم)، خبره ،وهو من قبيل تمام الكلام، وتمام الكلام ثم العطف مضطرد في القرآن الكريم ، ومثاله قوله تعالي: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[8].

ونرى أنّ وجه القراءة بالواو عند الجمهور،قد عزّز القاعدة النّحويّة،وفتح فيها نوافذ لتتأسّس عليها كثيرٌ من الأمثلة يمكن أن تُجْرَى على باب العطف على اسم (إنّ)

(1) شرح ابن عقيل:375/1.
(2) سورة المائدة الآية (69)
(3) سورة الأحزاب الآية (56)
(4) انظر أوضح المسالك ، ابن هشام الأنصاري ، 307/1 وما بعدها
(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، لبدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الكريم بن على المرادي ، شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان ، جامعة الأزهر ، دار الفكر العربي ، 2008م، 536/1
(6) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد بن عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط1، 2001م، 17/1
(7) المصدر نفسه،17/1.
(8) سورة البقرة ، الآية (127)

منها أربعة أمثلة هي الأشهر والأوضح نحويّاً على النّحو التّالي:

1. إنّ زيداً قائم وخالداً

حرف ناسخ اسم إنّ خبر إن معطوف اسم إنّ

2. إنّ زيداً قائم وخالداً .....

3. إنّ زيداً وخالداً قائمان

حرف ناسخ اسم إنّ معطوف اسم إنّ خبر إن

4. إنّ زيداً وخالداً قائمٌ

حرف ناسخ اسم إنّ معطوف اسم إنّ خبر إن

وهذه الأمثلة التي أجريناها، على ما تترتّب على القراءة التّي أشرنا إليها،تأتي أحكامها على النّحو التّالي :

1. إذا وقع المعطوف بعد الخبر، فيكون تابعاً لاسم (إنّ) في النّصب، ومثاله: إنّ زيداً قائم وخالداً.

2. يجوز في المعطوف الرّفع على أنّه مبتدأ خبره محذوف ومثاله:إنّ زيداً قائم وخالدٌ {كذلك}.

3. إذا وقع المعطوف بعد اسم (إنّ) مباشرة،وقبل استكمال الخبر، ففي هذه الحالة يكون تابعاً لاسم (إنّ) في النّصب،ومثاله : إنّ زيداً وخالداً قائمان.

4. إذا وقع الاسم المعطوف بعد اسم (إنّ) مباشرة وقبل استكمال الخبر؛فيجوز

فيه الرّفع لغرضٍ معنويّ على أنّه مبتدأ خبره محذوف، نحو قولك: إنّ زيداً وخالداً { كذلك} قائم،وفي القرآن الكريم: ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ [1] فالصّائبون:مبتدأ خبره محذوف ومثله قول الشّاعر :

فَمَنْ بَكُ أَمْسَى بِالمَدِينةِ رَحْله * فَـــــإنّي وَقَـيَارٌ بِهَا لغَـــــرَيِبُ [2]

ويذهب أبو فارس الدّحداح في شرحه لألفية بن مالك إلي أنّ هذه الأحكام تسري على النّحو التّالي :

1. الحرف (أنّ) نحو قوله تعالي: ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ [3]

ويقال : علمت أن زيداً قائم وخالداً ..... وخالدٌ

2. الحرف (لكنّ) ... ولكّن عمّي الطّيّبُ الأصل والخالُ. : لكنّ سعيداً منعطف وخالدٌ ... وخالدٌ .

3. أمّا الحروف:(ليت)و(لعلّ) و(كأنّ)، فلا يجوز معها إلا بالنّصب، سواء.تقدّم المعطوف أ م تأخّر،نحو ليت زيداً وخالداً قائم،وليت زيداً قائمٌ وخالداً، ولا يجوز رفع المعطوف.

اسم (لا) النافية للجنس :

يرى ابن هشام أنّ في: (لا حول ولا قوّة إلا بالله) خمسة أوجه [4]، ذكر منها الفتح وهو الأصل،نحو: ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ [5]. في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[6]. وذكر منها أيضاً رفعهما معاً: (بيع) و(خلّة) إمّا بالابتداء،أو على إعمال (لا)

(1) سورة المائدة الآية"69.
(2) البيت لضابئي بن الحارث البرجمي. انظر: شرح ابن عقيل:376/1.
(3) سورة التوبة الآية:3.
(4) انظر أوضح المسالك ، 13/2
(5) سورة البقرة ، الآية (254)
(6) هو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري (68-154هـ) إمام العربية والإقراء روي القراء عنه عرضا جماعة مثل أبي زيد الأنصاري والاصمعي ، انظر حجة القراءات ، ص54

(لا) عمل(ليس)، كالآية السابقة في قراءة الباقين[1].

ومجري ذلك أنّ قراءة قوله تعالي: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭽ بالنّصب، يكون بإعمال (لا) كما تقول:(لا رجل في الدّار)، والرّفع يجيء بالابتداء وفيه الخبر[2].

وقراءة ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭽ، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب ووجه ذلك أنّ كلَّ واحد من هذه الأسماء الثّلاثة يُبْنَى مع " لا " على الفتح، إرادة النّفي العام لأنّهم جعلوه جواب: هل فيه من بيع أو خلة أو شفاعة ؟، فقيل لا بيع ولا خلّة ولا شفاعة ، يعنون انتفاء جنس هذه الأشياء، فالنّفي عام للجنس، كما أنّ السّؤال كان عامّاً للجنس[3].

ويرى الباحثان أنّ القراءة التي أجراها القرّاء فيها سَعَة تتماهى مع الجوّ النّفسيّ الذيّ يبين في حال المؤمنين في ذلك اليوم من سعادة وحبور، وحال الكافرين الذّين أذهبوا طيّباتهم في الحياة الدّنيا ، وصار مآلهم إلى خسران.

المبحث الثّالث

القراءات في باب الإضافة

جاءت موضوعات الإضافة زاخرة بالقراءات القرآنيّة في (أوضح المسالك) لابن هشام، وكان لهذه القراءات أثر في تعزيز مسائل الإضافة، ويرى الباحثان الاكتفاء بما يذكر أدناه، لما لهذه المسائل من حضور في لغة النّاس،وتعاملاتهم،وهذه المسائل هي:

- ما يضاف إلى الجملة.

(1) انظر أوضح المسالك ، 13/20

(2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، نور الدين أبو الحسن على بن الحسين الباقولي الملقب بـ (جامع العلوم النحوية)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السعدي، جامعة الشارقة، دار عمار (د.ط) ، 1 / 295

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تأليف أبي عبد الله الشيرازي الفارسي النحوي ، المعروف بأبن أبي مريم ، تحقيق ، د. عمر حمدان الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية للنشر ، ط3، 2005 م، 337/1

- الأسماء اللّازمة للإضافة.
- حذف المضاف.
- الفصل بين المتضايفين.

ما يضاف إلى الجملة :

إنّ الإضافة إلى الجملة تجوز في الزّمان المحمول على (إذا) أو (إذ) فيكون الإعراب على الأصل، والبناء حملاً عليها، فإنْ كان ما وَلِيهَ فعلاً مبنيّاً أرجح للتّناسب ، كقول النابغة الذّبيانيّ[1]

عَلَى حين عَاتبت المَشِيبَ عَلَى الصّبا* فَقلْتُ :أَلمّا تَصحّ والشَّيْبُ وازِعُ

وإنْ كان فعلاً معرباً أو جملة اسميّة، فالإعراب أرجح عند الكوفيين،وواجب عند البصريين،واعترض عليهم بقراءة نافع: چ ي ي ئج ئح ئم چ[2] بالفتح[3]وذكر ابن عقيل في (شرح ألفية بن مالك)؛أنّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أكان قد أضيف إلى جملة فعليّة صُدّرت بماضٍ أو جملة فعليّة صُدّرت بمضارع،أو جملة اسميّة نحو:" هذا يومُ جاء زيد، ويومُ يقوم عمرو، أو:يوم بكرٌ قائم" وهذا مذهب أخذ به الكوفيّون والفارسيّ وابن مالك[4].

ويُرى في القراءة بالفتح (هذا يوَم) على أنّه ظرف،هي قراءة نافع، وقيل إنّ (يوم) مفتوح على إضافته للجملة [5] وقرأ الباقون:(هذا يومُ) بالرّفع فـ: (هذا) رفع بالابتداء، و (يوم) خبره،والتّقدير: هذا اليوم يوم منفعة الصّادقين.[6]

الأسماء اللّازمة للإضافة :

كثيرة هي الأسماء اللّازمة للإضافة، ومنها:(قبل) و(بعد)، ويجب إعرابهما في ثلاث صور.

- **الصّورة الأولى** : أن يُصرّح بالمضاف إليه، كـ :(جئتك بعد الظّهر).
- **الصّورة الثّانية** : أنّ يحذف المضاف إليه ويُنوىَ ثبوتُ لفظهِ، فيبقى

(1) من شواهد ابن هشام في (أوضح المسالك)، ص 113، وذكر الشاهد في قوله:(حين عاتبت) فإن الرواية وردت بفتح (حين) على أنه مبني على الفتح لأنه أكتسب البناء مما أضيف إليه.

(2) سورة المائدة ، الآية (119)

(3) انظر اوضح المسالك ، 115/3

(4) شرح ابن عقيل ، 2 / 59

(5)انظر الإقناع في القراءات السبّع ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصاري ، ابن الباذش ، حقّقه الدكتور عبد المجيد قطاش ، مطبعة ركابي ونضر ، دمشق ، ط1، 1403ه، 2/ 637

(6) انظر: حجة القراءات لأبي زرعه،ص242.

الإعراب،ويترك التّنوين ، كما لو ذكر المضاف إليه كقوله. [1]

*** ومن قبلِ نادى كلّ مولىً قرابةٍ *[2]**

أي: ومن قبل ذلك وقرئ ﭽ ۋ ۉ ۉ ې ې ﭼ [3] بالجّر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

- **الصّورة الثّالثة** : أن يحذف ولا ينوى شئٌ فيبقى الإعراب، ويرجع التّنوين لزوال ما يعارضه في اللّفظ والتّقدير، كقراءة بعضهم:" من قبلٍ ومن بعدٍ " بالجرّ والتّنوين[4].

وفي هذا، يقول العكبريّ: " من قبل ومن بعد " مبنياً على الضّمّ في المشهور ولقطعها عن الإضافة، وقرئ شاذّاً بالكسر فيها على إرادة المضاف إليه كما ورد في قول الفرزدق:

يامَنْ رأى عَارِضَاً يُسرّ به * بَيْنَ ذِرَاعيْ وَجَبْهةِ الأَسَدِ

وتبدو الدّلالة في البيت أقرب،لأنّ ذكر المضاف إليه في أحدهما يدلُّ على الآخر،ويقرأ بالجرّ والتّنوين على إعرابهما كإعرابهما مضافين،والتّقدير:من قبل كلّ شئ ومن بعد كلّ شئٍ [5].

وممّا تّقدم، يرى الباحثان أنّ(قبل) و(بعد) تبنى على الضّمّ إذا لم تكن مضافة، شريطة إمكان تقدير المضاف إليه على معنى: من قبل الغلبة ومن بعدها[6].

حذف المضاف :

يجوز أن يحذف ما عُلِمَ من مضافٍ أو مضاف إليه، فإن كان المحذوف المضاف؛ فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه نحو (وجاء ربُّك) [7]. أي أمر

---

(1) سورة الرّوم ، الآية (4)

(2) صدر البيت من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك 131/3، وعجز البيت: فما عطفت مولى عليه العواطف.

(3) انظر إعراب مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري : 4 / 4

(4) انظر: أوضح المسالك:129/3 –132.

(5) انظر: إعراب ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،تأليف: أبو البقاء عبدالله بن الحسين:4/4.

(6) المنهاج المختصر في علمي النّحو والصرّف، عبدالله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوبي الجديع العنزي، ط3، مؤسسة الرّيان للطباعة والنشر،بيروت ـ لبنان،2007م،ص 102، وانظر: المقتضب 175/3.

(7) هو سليمان بن مسلم بن حجاز ، أبو الربيع الزهري بالولاء المدني مقرئ جليل ضابط ، توفى ما بعد سنة 670ه ، انظر حجة القراءات ، ص63

ربّك .... ومن غير الغالب قراءة ابن جمّاز [1].وقوله تعالى: چ ئا ئا ئه چ [2]. أي: عمل الآخرة، فإنّ المضاف ليس معطوفاً،بل المعطوف جملة فيها المضاف[3].

وقوله:چ ئا ئا ئه چ بالجرّ،يعني جرّ لفظ (الآخرة) على تقدير:والله يريد عرض الآخرة، وكقول بعض العرب:رأيت التّيميّ تيم فلان،على تقدير أحد يتم فلان، وهو من مجاري الكلام حكاه الفارسيّ وكقول الشّاعر:

رَحِمَ اللهُ أُعظْمَاً دَفَنُوهَا * بِسجستان طَلْحَةِ الطَّلْحَاتِ

على تقدير: أعظم طلحة الطلحات

ويقدر الصّبّان المحذوف، في(حاشيته)، بكلـمة (ثواب)، وذلك عند تعليقه على قوله تعالي: چ ئا ئا ئه چ قال:" فحذف المضاف وبقي الجرّ كمـا في قراءة بعضهم چ ئا ئا ئه چ أي ثواب الآخرة، إفاده في (المفتى) ويضعّفه أنّه تقدير أمر مستغنى عنه ، وأنّ إبقاء المضاف إليه على جرّه بعد المضاف شاذّ[4].

وفي (التّصريح) ذكر جرّ (الآخرة) على حذف المضاف،أي:عمل الآخرة، فإنّ المضاف المحذوف وهو (عمل) ليس معطوفاً على حدته،بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف (عمل) على جملة فعليّة فيها مضاف غير مماثل للمحذوف،والأصل والله أعلم، تريدون عرض الدّنيا والله يريد الآخرة.

الفصل بين المتضايفين :

الأصل في المضاف إليه أنْ يقع مباشرة بعد المضاف إليه مجروراً به، وقد يقع الفصل بينها، وزعم كثير من النّحاة أنّه لا يفصل بين المتضايفين إلّا في الشّعر، والحقّ أنّ مسائل الفصل سبع،منها ثلاث جائزة في السّعة، إحداها: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله ،والفاصل إمّا مفعول كقراءة ابن عامر(5): " قتل أولادَهـم شـركائهم".

وحكى أبو عبيد أن ابن عامر وأهل الشّام قرأوا:(وكذلك زُيّن) بضمّ الزّاي (كثير

---

(1) سورة الأنفال ، الآية (67)

(2) سورة الأنفال :الآية:67.

(3) انظر أوضح المسالك، 142/3-145،وحاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،تأليف: محمّد علي الصابّوني،دار الكتب العلميّة ط1، بيروت، 1997م،53/1.

(4) انظر: تسهيل الفوائد،لابن الطائي، تحقيق: د. عبدالرحمن العبد ود. محمد بدوي المفتون،النّاشر: هجر للطبّاعة والنشر، ط1، 1410هـ – 1990م،271/3،وانظر ضياء السّالك للنّجار،370/2.

(5)هو ابن عامر الدّمشقي، إمام أهل الشّام في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن الصّحابي الجليل أبي الدرداء، مقرئ أهل الشّام،انظر: حجّة القراءات لأبي زرعة،ص56.

من المشركين قتلُ أولادهم)، برفع قتل ، ونصب (أولادهم) [1].

وجـــاء في(حجّة القراءات): قرأ ابن عامر:وكذلك زُين: على ما لم يُسمّ فاعله، قتلُ: اسم مالم يُسمّ فاعله ،أولادهم: نصب بوقوع الفعل عليهم، شركائهم: جّر بالإضافة على تقدير: (قتلُ شركائهم أولادَهم) ففرّق بين المضاف والمضاف إليه،وحجّته قول الشّاعر:

*** زجّ القَلوصَ أبي مزادة ***

أراد : زجّ أبي مزادة القلوص[2].

وقال قوم ممّن انتصر لهذه القراءة: إنّها إذا ثبتت بالتّواتر عن النّبيّ ρ ؛فهي فصيحة لا قبيحة، قالوا: وقد وردَ ذلك في كلام العرب، وفي مصحف عثمان رضى عنه(شركائهم) بالياء[3].

ممّا تقدّم يخلص الباحثان إلى أنّ هنالك مواضع يجوز فيها الفصل في السّعة أو الفصل للضّرورة الشّعرية.

- **مواضع الفصل المباح في السّعة ، وإباحته في الشعر أقوى، وهما موضعان :**

الأول: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا المفعول به وإمّا الظّرف كقول الشّاعر :

عَتَوْا إذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السّلْمِ رَأْفَةً * فَسُقْناهُم سَوْقَ البُغَاثِ الأَجَادِلِ

أي : سوق الأجادل البغاث.

الثّاني:المضاف وصفة مفعول، والفاعل إما المفعول الثّاني نحو:

مَازَال لُوقنُ مَنْ يُؤُمك بِالغنىَ * وسواك مانع فضلهُ الُمحْتَاجِ

أي مانعُ المحتاج فَضْلَه، وإمّا الظّرف كقول الشّاعر:

وداعٍ إلىَ الهَيْجَا وَلَيْسَ كِفَاءَهَا * كَجَالِبِ يَوْمَاً حَتْفِه بسَلَاحِه

أي: كجالب حتفه يوماً.وإمّا بالقسم:هذا غلامُ والله زيد،ويجوز أن يتمّ الفصل بإمّا،أو بالجملة الشّرطية وفي هذه المسألة خلاف بين نحاة المصرين: البصرة والكوفة.

- مواضع الفصل للضّرورة الشّعرية : وله موضعان .
  - **الأوّل:** أن يكون المضاف اسماً شبيهاً بالفعل في عمله،يرفع بعده فاعلاً يفصل

---

(1) انظر: شرح التّصريح على التّوضيح،تأليف: خالد بن عبدالله الأزهري،ط 1، دار الكتب العلميّة ،لبنان،1421هـ – 2000م،730/1.

(2) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري،150/3 –152.

(3) انظر: إعراب القرآن،لأبي جعفر أحمد بن إسحاق النّحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد،ط 2، مكتبة النّهضة العربيّة،1985م،98/2.

بينه وبين المضاف إليه، نحو.

نَرّى أَسْهُمَاً لِلمَوتِ تُصْمِي ولا تُنمي * ولانرعوي عن نقض أهواؤنا العزم

أي : نقض العزم أهواؤنا.

- **الثّاني:** أن يكون الفاصل بين المتضايفين أجنبّياً من المضاف ، أي معمول لغير المضاف كالفاعل الأجنبيّ نحو

أَنُجبَ أَيَّام والِده بِهِ * إِذْ نَجْلَاه فَنعم مَا نَجَلَا

أي:(إذ نجلاه) مضاف إلى (أيّام) أوالمفعول، نحو قوله :

تَسْقي امْتِيَاحاً نَدىَ المِسْوَاك رِيقَتَهَا * كَمَا تَضّمّنَ مَاء المزْنَة الرَّصَف

أي:ندى ريقها، أو: الظَرف، نحو قوله :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفَّ يَوْمَاً * يَهوديّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

أي:بكفّ يهوديّ يوماً أو نعت المضاف نحو قوله :

وَلئِنْ حَلَفْتُ عَلَ يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ * بيمين أَصْدَقَ مِنْ يمينك مُقبِمِ

أي: بيمين مقسم .أو النّداء،نحو قوله:

وفَاقِ كعْبُ بُجيْرٍ مُنقذٌ لك مِنْ* تعجِيلِ تهْلُكةٍ والخُلْدِ في سَقر

أي: وفاق بجيرٍ ياكعب.

وهذه الوجوه في فصل المتضايفين، المضاف والمضاف إليه، قد جمعت في قول ابن مالك التالي[1].

فَصْلُ مُضافٍ شِبْه فِعْل ما نَصَبْ * مُفْعُوَلاً أَوْ ظَرْفَاً ولم يُعَبْ
فَصْـلُ يمينٍ واضـطـراراً وُجِـــدَا * بأجنبيّ أو بِنَعبت أَوْ ندَا

المبحث الرّابع

القراءات في باب إعراب الفعل المضارع

بسط ابن هشام مسائل الفعل المضارع من خلال التّعرّض لإعرابه،وكانت القراءات حاضرة، عزّزت القواعد النّحويّة التّي أشار إليها ، ولأجل بيان هذا اختار الباحثان: أربع مسائل من الفعل المضارع على النّحو التّالي :

- إعراب الفعل المضارع المعتلّ.
- إعراب الفعل المضارع بأن المصدريّة
- نصب الفعل المضارع بـ(إذن).
- نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة.

(1) شرح ألفية ابن مالك، أبو فارس الدّحداح،ص285.

- **إعراب الفعل المضارع المعتل :**

يُجرى على الفعل المضارع المعتل ما يجرى على الفعل الصّحيح في أمر الإعراب ، ونعني بالإعراب الرّفع، والضّابط في ذلك التّجرّد من النّاصب والجازم ، وأمّا ما يُرى من نحو قوله تعالي: ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ[1]. بإثبات الياء في(يتقي)،ففي قراءة قنبل[2]. (من) موصولة ، وتسكين (بصبر) إنمّا يكون لتوالي الحركات، أو على أنّه وصل بنيّة الوقف ، وإمّا على العطف على المعنى، لأنّ (من) الموصولة بمعنى الشّرطيّة لعمومها وإبهامها [3]وقراء ابن كثير [4]. " إنّه من يتّقِ ويصبر" على ابن مجاهد [5]على قنبل: (من يتقي) بالياء، وهو جزم بالشّرط غير أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصّحيح فيقول: زيد لم يقضي[6]. وعليه،فإن قراءة:(إن من يتّق)،عند قنبل،بياء في الوصل والوقف،وقرأ الباقون بالحذف في الحالين[7].

وقراءة ابن كثير:"إن من يتقي ويصبر" تتحمل ثلاثة أضرب، أحدهما:أنْ يقدّر في الياء الحركة فيحذفها منها، فتبقى الياء ساكنة للجزم وإلا خلا أن يجعل (مَنْ) بمنزلة (الذّي) يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى،لأنّ (مَنْ يتقي) إذا كان (مَنْ) بمنزلة (الذّي) كان بمنزلة الجزار الجازم، بدلالة أنّ كلّ واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنّانه من معنى الجزاء جاز أيضاً أن يعطف عليه كما يعطف على الشّرط المجزوم؛ لكونه بمنزلته فيما ذكرنا[8].

إعراب الفعل المضارع بأن المصدرية:

---

(1) سورة يوسف الآية:90.

(2) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمّد بن خالد لقبه قنبل، توفى بمكّة 280هـ. انظر: قراءات المعروفين،ص69.

(3) انظر: أوضح المسالك:70/1 –72.

(4) هو عبدالله بن كثير الدّاري مولى عمرو بن علقمة الكناني، وهو من التابعين، توفى بمكة سنة 20هـ :انظر: قراءات القراء المعروفين،ص65.

(5) انظر: إعراب القراءات السّبع وعللها،ابن خالويه،316/1.

(6) التبصرة في القراءات وعللها، للإمام المقرئ مكيّ بن أبي طالب القيرواني القرطبي، تحقيق: د. محمد غوث النّدويّ،نشر وتوزيع الدار السّلفيّة، بومباي ـ الهند،ط2، 1982م،ص552.

(7) انظر: الحجة في علل القراءات السّبع،أبوعلي الفارسيّ النّحويّ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمّد معوّض،ود. أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلميّة ،بيروت ـلبنان،ط 1، 2007م،320/3.

(8) هو محمّد بن عبدالرحمن السّميّ بالولاء المكيّ ،توفى سنة 123هـ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ،ثقة،انظر: حجة القراءات لأبي زرعة،ص67.

ذكر ابن هشام نواصب الفعل المضارع، فقال" والثّالث:(أن) في نحو ﭽ ک کﭼ [البقرة:184.].... وبعضهم يهملها حملاً على (ما) أختها، أي: المصدرية كقراءة ابن محيصن[1] ﭽ ئے ئۆ ئۆ ﭼ {البقرة 233}[2].

وجاء في(الاختيار في القراءات العشر):"أن تتمّ "بتاء مفتوحة، والرّضاعة بالرّفع، وقراءة الباقون بالياء وضمّها وكسر التّاء(الرّضاعة) بالنّصب [3]. وبعض القبائل العربيّة يهملها،فلا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط نصبه ، كقراءة من قرأ قوله تعالي: ﭽ ئے ئۆ ئۆ ﭼبرفع المضارع (يتمّ) على اعتبار (أن) مصدرية مهملة.

ويرى عبّاس حسن في (النّحو الوافيّ):أن الأنسب اليوم ترك هذه اللّغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال،حرصاً على الإبانة ، بعداً عن الإلباس[4].

ويرى الباحثان أن الدّعوة إلى التّرك طلباً للإبانة، ينبغي أن لا يؤخذ بها على إطلاقها، حتّى لا توقع في مشكلٍ نحويٍّ يَعْسُرُ علينا الخروج منه ، إذ كيف نوجّه آيات كثيرة جاءت على غير وفاقٍ مع قواعد النّحاة ؛نحو قوله تعالي:" سنقرئك فلا تنسى"، "وإنّ هذان لساحران" .فالأوفق في نظر الباحثْين أن نقول إنّ ما جرى على ذلك هي لهجات ولغات ، وينبغي أن نتعاطى معها على الوجه الذي جاءت به.

هذا، ويجوز إهمال (أن) حملاً على أختها (ما) المصدرية،فيرفع الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة (أن يتمّ الرضاعة) بالرّفع، وقيل:لا، وأن المرفوع بعدها الفعل محفّفة من الثّقيلة لا المصدريّة ، وعليه الكوفيّون[5].

وأجرى ابن هشام تعليقاً على هذا في (المغنى) بقوله:"وأمّا قولهم في قراءة ابن محيصن(لمن أراد أن يتمّ الّرضاعة) أنّ الأصل: أن يتموّا بالجمع فحسن،لأنّ الجمع على معنى (من) مثل" ومنهم من يستمعون" ولكن أظهر منه قول الجماعة إنّه قد جاء

(1) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري،137/4.
(2) الاختيار في القراءات العشر، تأليف الإمام أبي محمّد عبدالله بن علي الحنبلي البغدادي المعروف بـ(سبط الخياط)،دراسة وتحقيق: عبدالعزيز بن ناصر ، كليّة أصول الدّين،الرياض،1417هـ،304/1.
(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي،المكتبة التّوفيقيّة،مصر،(د.ت)،362/2.
(4) النّحو الوافي، عباس حسن،ط15،دار المعارف،(د.ت)،284/4.
(5) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمّد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق،ط1، 1985م ،ص717.

على إهمال (أنْ) النّاصبة حملاً علي أختها (ما) المصدريّة"[1].

- **نصب الفعل المضارع بـ (إذن)**

قال سيبويه :" اعمل أنّ (إذن) إذا كانت جواباً،وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ،وذلك قولك: إذن أجيئك،وإذن آتيك"[2]

ورأى الفراء ومَنْ معه من الكوفيين:أنّها إذا سبقت بـ (إنّ) واسمها وتلاها المضارع يجوز إعمالها فتنصبه ، كما يجوز إهمالها فيرتفع نحو:" إنيّ إذن احترمك أيّها العادل" بنصب المضارع أو رفعه[3].

و(إذن) في(شرح المفصّل):حرف ناصب أيضاً لاختصاصه ونقله الفعل للاستقبال(لن) وهي جواب جزاء، فيقول القائل:"أنا أزورك" فتقول: إذن أكرمك. فإنمّا أردت إكراماً توقعه في المستقبل ، وهو جواب كلامه وجزاء زيارته.

ويرى ابن هشام أنّ(إذن):حرف جواب وجزاء، وشرط إعمالها ثلاثة أمور،أحدها: أن تتصدّر، فإنْ وقعت حشواً أُهملت.... وإن كان السّابق عليها واواً،أو فاءً.ومن القراءات التّي عزّزت هذه القاعدة قوله تعالي: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ {الإسراء76}، والغالب فيها الرّفع ، وبه قرأ السّبعة [4]. وعلى هذه القراءة يكون توجيهها بأنّ(إذن) حرف جواب وجزاء مهمل ، و(ولا):نافية، و(يلبثون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النّون[5].

النصب بـ (أن) مضمرة :

ذكر ابن هشام، في(أوضح المسالك)، مواضع لنصب المضارع بــ (أنْ) مضمرة وجوباً منها: أن تأتي بعد (حتّى)، إن كان الفعل مستقبلاً، باعتبار التّكلم، نحو قوله تعالي: ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ {الحجرات: ٩} أو باعتبار ما قبلها نحو قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ {البقرة: ٢١٤}.

ويرفع الفعل بعدها، إن كان حالاً مسبباً فضلة، نحو:"مرض زيد حتّى لا يرجونه"، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ {البقرة: ٢١٤}،هي قراءة نافع التّي تأسّست عليها القاعدة النّحويّة؛ لأنّه فعل مؤوّل بالحال، أي: حتّى حالة الرّسول والذّين آمنوا معه أنّهم

---

(1) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1408،3هـ – 1988م،12/3.
(2) معاني القرآن للفراء:274/1،والنّحو الوافي311/4.
(3) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري،142/4 – 147.
(4) انظر: أوضح المسالك،142/24 –147.
(5) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدّين الدّرويش، حمص – سوريا،ط1992،3م،478/5.

يقولون ذلك([1]).

ويشير الباحثان إلى أن قراءة نافع بالرّفع محلّ اختلاف مع القرّاء الآخرين؛لأنّ دلالة الفعل، عنده، ماضية بالنّسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلص للاستقبال فتنافيا، أمّا الباقون؛ فقراءتهم بالنّصب؛ لأنّ (حتّى) من حيث هي حرف جرّ لا تلي الفعل إلاّ مؤوّلاً بالاسم فاحتيج إلى تقدير مصدر فأضمرت(أنْ) وهي مخلصة للاستقبال فلا تعمل إلاّ فيه، و(يقول) حينئذ مستقبل بالنّظر إلى زمن الزّلزال فنصبته مقدّرة وجوباً([2]).

وأمّا(حتّى) فإذا نصبت الفعل بعدها؛ فهي فيه حرف جرّ، فإذا قلت:"وسرت حتّى أدخلها" فالفعل منتصب بـــ(أن) مضمرة، وأنّ والفعل، في تأويل مصدر،والمصدر في محلّ مخفوض بـ (حتّى)... ومنه قوله تعالى: چ ې ې ې ې چ [3]بالنّصب، أي: إلى أن قال الرّسول. وذكر صاحب (الجمل) في توجيه القراءة في الآية السّابقة ، وهي چ ې ې چ بالرّفع، أي: حتّى قال وهو واقع، ويقرأ بالنّصب على معنى الاستقبال[4].

الخاتمة

الحمد لله الذّي بنعمته تتمّ الصالحات، وأكمل لنا الدّين وأتمّ علينا النّعمة، والصّلاة والسّلام على خير البريّة، محمّد بن عبد الله الصّادق الأمين، وعلى آله وصاحبته الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين،وبعد: فقد وصل هذا البحث إلى نهايته، من خلال أربعة مباحث، غطّت جوانبه ومتعلقّاته التّي اختارها الباحثان، وصولاً إلى جملة من النّتائج والتّوصيات على النّحو التالي:

(أ) نتائج البحث

1. أكثر ابن هشام الأنصاريّ من إيراد القراءات القرآنيّة في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك).
2. أتاحت القراءات القرآنيّة لابن هشام المجال ليعزّز القواعد النّحوية التّي عرضها في كتابه، وأبان وجوهاً جديدة لم تكن متاحة في الدّرس النّحويّ.
3. عزّرت القراءات القرآنيّة قضايا نحويّة وردت في نواسخ الابتداء،نحو: رتبة خبر

(1) انظر: أوضح المسالك،152/2 –155.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،شهاب الدّين أحمد بن عبدالغني الدّمياطي،دار الكتب العلميّة،لبنان،ط1،تحقيق: أنس مهرة،1419هـ ــ 1998م،ص 286.

(3) سورة البقرة الآية: 214.

(4) انظر: شرح ابن عقيل: 346/2.

كان وأخواتها، وما يعمل عمل (ليس)، والعطف على اسم (إنّ)، واسم (لا) النّافية للجنس.

4. عزّزت القراءات القرآنيّة قضايا نحويّة وردت في باب الإضافة،نحو: ما يضاف إلى الجملة، والأسماء اللّازمة للإضافة، وحذف المضاف، والفصل بين المتضايفين.

5. عزّزت القراءات القرانيّة قضايا نّحويّة وردت في باب إعراب الفعل المضارع نحو: إعراب الفعل المضارع المعتلّ، وإعراب الفعل المضارع بـ (أن) المصديّة، ونصب الفعل المضارع بـ(إذن)، ونصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة.

6. هنالك كثير من القضايا النّحويّة التّي أقامها ابن هشام الأنصاريّ على شواهد من القراءات القرآنيّة اقتصر البحث دونها مخافة الإطالة.

(ب) توصيات البحث :

جاءت توصيات البحث على النّحو التّالي:

1. اعتماد القراءات القرآنيّة مادّة مكمّلة للدّرس النّحوي ضمن المقرّر لمادّة النّحو في سنوات الدّراسة الجامعيّة في كلّ المستويات.

2. اعتماد علم الأصوات اللّغويّة (التّجويد) والقراءات القرآنيّة من مطلوبات التّخرّج لطالب الدّراسات النّحويّة.

3. عقد المؤتمرات والنّدوات المتخصّصة حول الرّبط الوثيق،في الدراسات والبحوث، بين النّحو والقراءات القرآنيّة في ضوء ما استجدّ من تقنيات علميّة.